http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2167) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) حزيران 2011

تطوير صندوق دعم ذوي الشهداء والمؤنفلين

□ اربيل / KRG

عبر وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين آرام أحمد محمد عن تقديره واعتزازه بالشهداء الذين قدموا الغالي والنفيس من اجل أهداف شعبهم، وشكر كل من ساهم بشكل من الأشكال في خدمة ذوي الشهداء والمؤنفلين من الشخصيات والمنظمات المعنية، وأكد في مؤتمر صحفي حرصه لتقديم أفضل الخدمات لذوي الشهداء والمؤنفلين في كافة المجالات.

ثم عرض الوزير عبر سلايت شو برنامج ورؤية الوزارة من أجل خدمة ذوي الشهداء والمؤنفلين في مقدمتها برنامج لتعريف الإبادة الجماعية لشعب كردستان دوليا، مؤكداً تشكيل هيئة لذلك تعمل من أجل جمع الوثائق والقيام بما يلزم لتحقيق هذا الهدف.

وأكد وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين أن الوزارة تعمل جاهدة من أجل إصدار قانون خاص بتعويض الضحايا والمتضررين من جرائم النظام المقبور، ومتابعة القوانين الوزارية بغية مواكبة الوضع الحالي لذوي الشهداء، فضلا عن تطوير وتهيئة قدرات ذوي الشهداء والاهتمام بهم من اجل إكمال دراستهم.

وأعلن وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين عن النية لتشكيل مجلس استشاري بمشاركة ممثلي المنظمات والمختصين والمهتمين بشؤون ذوي الشهداء.

كما أعلن آرام أحمد محمد أن وزارته ستستمر في إعادة رفات المؤنفلين والتنسيق مع وزارة حقوق الإنسان، مشيرا: الى ان وفداً من الوزارة سوف يزور بغداد لإجراء لقاءات مع الجهات المعنية بالأخص وزارة حقوق الإنسان الاتحادية، كما أشار الوزير خلال المؤتمر الى أهمية الجانب التوعوي وإعادة انخراط ذوي الانفال بالمجتمع، فضلاً عن تنفيذ مشاريع لتعليم واستثمار القدرات عن طريق فتح مراكز اجتماعية خاصة.

وأكد وزير شؤون الشهداء على العمل من أجل تطوير صندوق دعم ذوي الشهداء والمؤنفلين.

وكرر آرام أحمد محمد حرصه لتقديم أفضل الخدمات لذوي الشهداء و بذل جل جهده من أجل معالجة مشاكلهم في مقدمتها مسألة السكن. وأجاب وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين على أسئلة الصحفيين والتي تمحورت حول برنامجه و خططه لخدمة ذوي الشهداء والمؤنفلين.

الأربعاء المقبل.. اجتماع الأطراف الكردستانية

□ أربيل / PUKmedia

أعلن المتحدثان الرسميان باسم المكتبين السياسيين للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني عن تأجيل الاجتماع الذي كان مقرراً عقده، يومي ١٨-٢٠١١/٦/٢٠، بين الأطراف الكردستانية: الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية، وذلك لأسباب تكنيكية.

وأضاف المتحدثان الرسميان: إنه وبعد المداولة بين الأطراف السياسية الكردستانية تقرر عقد الاجتماع في الساعة الـ١١ من صباح يوم الأربعاء المقبل ٢٠١١/٦/٢٢ في مبنى برلمان كردستان بمدينة أربيل.

مؤتمر لمناقشة مشكلة البطالة بين الشباب

□ السليمانية/PUKmedia

أقامت محافظة السليمانية بالتنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والجهات والدوائر الحكومية المعنية في موضوع البطالة، مؤتمراً حول كيفية معالجة هذه المشكلة التي تكاد ان تكون مشكلة عالمية ولكن ظروف الإقليم الاقتصادية والاجتماعية ولما مر بها من ظروف سياسية واقتصادية صعبة جعلت الكثير من الشباب الكرد ان يسلك طريق الهجرة ليختصر المسافات من اجل الحصول على فرص عمل وتكوين الأسرة وغيرها من متطلبات الحياة الأخرى.

وبشأن هذا المؤتمر التقى مراسل مكتب الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني منسق المؤتمر كارزان مصطفى حيث قال: ان فكرة عقد هذا المؤتمر تأتي من اجل الوقوف على عدد العاطلين عن العمل في الإقليم وهي الإحصاءات الموجودة لدى الجهات المعنية بالامر ونتوقع ان يكون العدد كبيرا وهي مسألة طبيعية، لأن هناك إعداداً سنوية تتخرج من الكليات والمعاهد ولا تجد فرص العمل المطلوبة فيلجأ قسم منهم الى السفر الى الخارج والهجرة، والقسم الآخر يكون عاطلا تماما عن العمل، مشيراً الى أن هذا المؤتمر سيكون ذا قيمة هامة في إيجاد الصيغ الكفيلة بتشغيل العاطلين عن العمل في الإقليم وكيفية رفع مستويات العمل وفتح المجال أمام الشباب من خلال التعيين او من خلال تشغيل الأيدي العاملة في مجالات عديدة.

وأضاف مصطفى: لقد تم إجراء العديد من الدراسات حول إيجاد حلّ لمشكلة البطالة، ووجدنا أن هناك الكثير من الشباب العاطلين عن العمل بشكل تلقائي، حيث يعتمدون بالدرجة الأساس على أولياء أمورهم في تدبير احتياجاتهم من المال او مساعدتهم في العيش الرغيد بدون اللجوء الى العمل والإنتاج، وبالمقابل هناك أعداد أخرى ليس لديها مثل هذه الفرص.

يذكر ان حكومة إقليم كردستان دأبت بإجراء إصلاحات إدارية في عدد من المؤسسات الرسمية للقضاء على البطالة، وذلك باستحداث سياسة جديدة لتشغيل العاطلين عن العمل، كما وان هناك محاولات لتوفير فرص العمل للشباب والعاطلين وتشخيص أسباب البطالة ووضع الحلول المناسبة لها، وتقليل نسبتها وإيجاد فرص العمل للشباب وتهيئة أجواء ملائمة لتأهيلهم وإعدادهم في مجالات العمل المتاحة.

وزير الداخلية الكردستاني يلتقي وفد مجلس محافظة ذي قار

□ أربيل / KRG

استقبل كريم سنجاري وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان في أربيل، وفداً من مجلس محافظة ذي قار برئاسة المهندس قصي العبادي رئيس مجلس المحافظة والوفد المرافق له، حيث تم بحث صيغ التنسيق والتعاون.

وخلال اللقاء أوضح الوفد الضيف الهدف من زيارته إقليم كردستان والتي تأتي لتعزيز وتمتين العلاقات، والتعاون مع مؤسسات محافظة أربيل ووزارات حكومة إقليم كردستان، والاطلاع عن قرب على الوضع في الإقليم، مقدمين إعجابهم بالتطور الحاصل في الإقليم وفي جميع المجالات.

من جهته أعرب وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان عن استعداد الوزارة لقبول عدد من الطلبة خريجي جامعة ذي قار في كلية الشرطة وافتتاح دورات خاصة لهم، كما أبدى وزير الداخلية استعداد الوزارة في مجال التصدي للعنف ضد المرأة وحماية حقوق الإنسان.

وكان محافظ أربيل نوزاد هادي، وبحضور سوران عز الدين فيزي رئيس مجلس محافظة أربيل، قد استقبل رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي عمر العابدي والوفد المرافق له.، حيث تم في اللقاء بحث الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وإقليم كردستان، ووصف الجانبان تجربة إقليم كردستان بالتجربة الناجحة في العراق الجديد. وأشاد وفد مجلس محافظة ذي قار بالتطورات التي يشهدها إقليم كردستان، متمنياً تعزيز وتطوير التعاون والتنسيق بين الجانبين في جميع المجالات.

واتفق محافظ أربيل ورئيس مجلس محافظة ذي قار على برنامج جديد للتعاون والإفادة من تجربة إقليم كردستان بشكل عام وفي مجال الاعمار والتنمية والخدمات بشكل خاص وإتاحة الفرصة لمشاركة المستثمرين والشركات من إقليم كردستان في عملية الاعمار الجارية في محافظة ذي قار وتبادل الوفود الرسمية للاستفادة من تجربة الإدارة ونظام تنفيذ النشاطات والمشاريع.

رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي يثمّن جهود والشؤون الاجتماعية

□ أربيل / KRG

ثمن رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لسلطة القانون فرانسيسكو دياز مشاريع اعمال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الكردستانية في مجال الإصلاح وتطوير نظام الإصلاح الاجتماعي في الإقليم. واستعرض خلال لقائه ووفد البعثة وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان آسوس نجيب عبد الله نشاطات البعثة خلال عام من عملها في إقليم كردستان في مجالات الإصلاح والقضاء، مؤكداً توسيع نشاطات البعثة في إقليم كردستان.

وتم، خلال اللقاء، بحسب موقع حكومة الإقليم التأكيد على تعزيز العلاقات بين الجانبين ومواصلة دعم البعثة الأوروبية لحكومة إقليم كردستان. من جانبها، أشارت وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية الى نشاطات البعثة في إقليم كردستان في مجال الإصلاح، مثمنة تلك النشاطات.

لجنة من برلمان كردستان تبحث أوضاع جمعية ضحايا القصف الكيمياوي لحلبجة

□ السليمانية/ آكانيوز

ذكر رئيس لجنة شؤون المجتمع المدني في برلمان كردستان، ان لجنته بدأت بتنفيذ برنامج لزيارة جميع المدن والبلدات في الإقليم بهدف الإطلاع عن قرب على أوضاع منظمات المجتمع المدني فيها، مشيراً الى ان ابرز المنظمات التي يتم البحث في أوضاعها هي جمعية ضحايا القصف الكيمياوي لحلبجة.

وأوضح دانا سعيد صوفي لوكالة كردستان للأنباء، ان "لجنة شؤون المجتمع المدني في برلمان كردستان بدأت بتنفيذ برنامج لزيارة جميع المدن والبلدات في الإقليم بهدف الإطلاع عن قرب على أوضاع منظمات المجتمع المدني العاملة فيها"، مشيراً الى ان "وفدا من اللجنة توجهت الى محافظة السليمانية لبحث أوضاع جمعية ضحايا القصف الكيمياوي لحلبجة".

وجمعية ضحايا السلاح الكيمياوي في حلبجة، منظمة غير حكومية تأسست في ١٩٩٢ من قبل عدد من ذوي ضحايا فاجعة ١٦ مارس/آذار ١٩٨٨ تحت مسمى (لجنة أيتام حلبجة)، وتم في ١٩٩٤ تغيير الاسم الى لجنة الدفاع عن حقوق عوائل شهداء ضحايا حلبجة، وفي ١٩٩٦ تغير الاسم الى جمعية الدفاع عن حقوق عوائل شهداء ضحايا حلبجة، وفي ٢٠٠٣ الى جمعية مناهضة السلاح الكيمياوي، وقد عقدت الجمعية الى اليوم مؤتمرين لها الأول في ٥/نيسان ٢٠٠٤ حيث تم إطلاق اسم جمعية ضحايا السلاح الكيمياوي في حلبجة على الجمعية وعقد المؤتمر الثاني في ٥/ نيسان/٢٠٠٧.

وأضاف صوفي: ان "وفد اللجنة بحث في السليمانية مسألة عقد مؤتمر جمعية ضحايا القصف الكيمياوي لحلبجة، والذي تم تأجيله لمدة طويلة"، لافتاً الى ان "الوفد التمس تعاوناً من محافظ السليمانية، حيث وعد بتشكيل لجنة خاصة لبحث مشاكلها".

من جهته قال رئيس جمعية ضحايا القصف الكيمياوي لحلبجة لقمان عبد القادر لـ(آكانيوز)، انه "كان من المقرر عقد مؤتمر الجمعية في شهر نيسان/ ابريل من عام ٢٠١٠ لكن محافظ السليمانية اصدر قرارا بتأجيله الى جانب شكاوى تقدم بها بعض عوائل الضحايا بشأن المؤتمر"، مضيفا انه "تم اتهام جمعية ضحايا حلبجة بالفساد المالي ما حدا بوزارة المالية بحكومة الإقليم الى تشكيل لجنة للتحقيق في تلك الاتهامات التي أشارت في تقريرها الى بطلان جميع الاتهامات الموجهة للجمعية".

وتقع مدينة حلبجة على بعد (٨١ كم جنوب شرقي محافظة السليمانية)، وتعرضت المدينة في ١٦ مارس/ آذار ١٩٨٨ في فترة الحرب العراقية - الإيرانية الى القصف بالسلاح الكيمياوي من قبل طائرات الجيش العراقي، وتفيد تقديرات غير رسمية أن ٥ آلاف مواطن مدني اختنقوا بتلك الغازات وأصيب أكثر من ١٠ آلاف إصابات مختلفة وفقد عدد آخر.

سجلت انحساراً في ظواهر العنف

مراكز متخصصة لحل قضايا المرأة الكردستانية

□ أربيل / سالي جودت

واجه المجتمع الكردستاني ومنذ عام ١٩٩١ وهي الفترة التي تحررت فيها مناطق الإقليم من سيطرة النظام السابق، ظواهر اجتماعية متعددة، يعزوها البعض الى التحولات السريعة التي شهدها المجتمع وانتشار شبكة الاتصالات .

وكانت النظرة للمرأة من اهم التحديات الكبيرة في هذا الجانب، حيث ما زال المجتمع الكردستاني يعاني من إفرازات قيم متخلفة وتتنافى مع كل قيم السماء ومنها المفاهيم الإنسانية للدين الإسلامي للمرأة.

ورغم ما اتخذته الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من خطوات في مجال حقوق المرأة الكردستانية فان استمرار ظاهرة الانتحار ما زالت تشكل تحدياً كبيراً خاصة للمنظمات العاملة في مجال المرأة حيث وقعت ٤١٩٠ محاولة انتحار من النساء في المحافظات الكردية الثلاث توفيت على أثرها ٢٦٨٠ امرأة.

ومن المعروف ان من ابرز أسباب انتشار هذه الظاهرة يعود كما اشرنا الى التحولات السريعة في بنية المجتمع ونمو شبكات الاتصالات العالمية والانترنت و بقاء جذور بنية مجتمعية متخلفة تمارس الضغوط الاجتماعية والتقاليد والأعراف والزواج الإجباري فضلا عن انتشار ظاهرة قتل النساء بدافع الشرف، حيث لقيت أكثر من عشرين امرأة حتفها قتلاً عام ٢٠٠٨ بتهمة غسل العار في حين انخفض العدد الى ١٧ حالة قتل عام ٢٠٠٩ ولكن حالات الانتحار حرقا ارتفعت من ١١٩ في عام ٢٠٠٨ الى ٢٤٥ في العام.

ومن الإجراءات التي ارتأت حكومة إقليم كردستان اتخاذها في محاولة للحد من عملية العنف ومكافحته تأسيس مراكز خاصة للاهتمام بقضايا المرأة.

ومن اجل الاطلاع على ابرز أنشطة هذه المراكز زارت المدى إحداها والتقت بالسيدة نرجس عبد الرزاق سعيد لتحدثنا قائلة: تأسس مركز خاتون زين لشؤون وقضايا المرأة الكردية سنة ٢٠٠٠ بهدف تعريف المرأة بحقوقها وحل مشاكلها وذلك بتنظيم حملات التوعية الاجتماعية وإدراج مادة حقوق الإنسان في المقررات التعليمية وحث رجال الدين على التنديد بهذه الظواهر باعتبارها تتنافى مع التعاليم الإسلامية واستحداث المديرية العامة لمكافحة العنف ضد النساء وإيجاد الملاذات الآمنة للنساء المعنفات التي شكلت الشراكة الأولية بين حكومة الإقليم ومنظمات المجتمع المدني كمنظمة حماية المرأة وشخصيات ناشطة في مجال حقوق المرأة.

وأضافت: لقد عملت مراكز المرأة على إقامة وإعداد دورات تدريبية لتمكين المرأة بالعمل كالخياطة وتعليم الكومبيوتر فضلا عن وجود إذاعة خاصة بالمرأة تطرح من خلالها قضايا عديدة وفي جميع المجالات كالمشاكل الزوجية واستخدام العنف وكيفية اختيار الزوج وأيضاً قضايا صحية حيث يتم استضافة قضاة وطبيبات وباحثات إضافة لعلماء دين للإجابة عن الأسئلة وإيجاد الحلول لها كما تصدر مجلة شهرية خاصة بالمرأة تدعو الى توعية وتثقيف المرأة.

× هل هناك تجاوب من قبل النساء المعنفات؟

-في بداية الأمر كان هناك إقبال قليل من قبل النساء ولكن بعدما زدنا من عملية التوعية والحملات الإعلامية زاد العدد فأخذت تأتي النساء المعنفات لرفع الدعاوى،وطرح قضاياهن، ففي حالة ان المشكلة قابلة للحل عن طريق المصالحة تقوم الباحثات الاجتماعيات بهذا الدور التصالحي وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، اما اذا كانت غير قابلة للحل او المصالحة، فيتم تحويلها الى مركز الشرطة حسب الموقع الجغرافي،وفي حالة حساسية بعض القضايا المتعلقة بالعنف المنزلي والأسري فيتم التحقيق في المديرية العامة وقد تم فتح الاتصال بشكل مباشر مع المجتمع عبر شبكات الاتصال للإخبار عن أية عملية عنف تحدث في المنطقة او الأحياء السكانية حيث يتم إرسال مفارز من الشرطة لمعالجة الأمر واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المسبب في العنف ونقل المرأة المعنفة الى المستشفى لأخذ تقرير طبي وهناك تعاون كبير من المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني مع أجهزة حماية النساء.

أما بشأن الدور الخاصة التي تحتضن النساء المعنفات فقالت: يلجأ الى هذه الدور النساء او الفتيات اللواتي يهددن بالقتل من قبل أسرهن، وتقوم هذه الدور باحتضانهن ومحاولة معالجة قضاياهن بشكل سلمي وتختلف فترة مكوث كل واحدة في هذه الدار بحسب نوع العنف والتهديد فالبعض منهن يبقين مدة شهر وأخريات يمكثن سنتين او أكثر.

اما عما يشاع من تعرض بعض المعنفات الى حالات الاغتصاب من قبل المكلفين بحماية هذه الدور فقالت: سمعنا سابقا عن بعض حالات من الاغتصاب وما شابه ذلك وذلك يعود الى سوء اختيار المعنيين الا ان حكومة الإقليم اتخذت إجراءات حازمة بخصوص هؤلاء بمعاقبتهم اشد العقوبات، اما اليوم فقد تغيرت الصورة و تعد الملاجئ او الملاذات الآمنة جزءا من الحلول القانونية والمدنية وتوصف بانها مراكز حماية وتأهيل عبر تفعيل دور الباحثين الاجتماعيين والخبراء .

×ما هي الأسباب التي جعلت ظاهرة العنف تظهر بشكل واضح في إقليم كردستان؟

– لم يقتصر وجود العنف على الإقليم فقط انما موجود في كل المجتمعات البشرية بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص سواء كان في الجنوب او الوسط او الشمال وهناك نساء في بغداد والمحافظات الجنوبية ومحافظات الوسط والمنطقة الغربية يتعرضن الى العنف الأسري والجسدي والجنسي والتحرش في مواقع العمل الوظيفي، ولكن هناك سكو او صمت عن هذه الظاهرة بسبب عوامل متعددة، منها التقاليد الاجتماعية والدين والخوف من الفضيحة وذلك كون المرأة مستضعفة ولا تتوفر لها الحماية القانونية في مجتمع ذكوري، كما ان بعض النساء يتعرضن الى مختلف أنواع العنف ويضطررن للسكوت للحفاظ على بنية الأسرة وعدم البوح بما يجري لها خاصة المرأة المتزوجة خوفا من الطلاق وهو ظاهرة مرفوضة في المجتمع العراقي والمجتمع الكردستاني، لذا تعتبر ذلك قدرها.

وأشارت الى ان المجتمع الكردستاني ومنذ استقلاله عن الحكومة المركزية عام ١٩٩١ تعرض الى عمليات تحول سريع نتيجة المؤثرات الإعلامية وشبكات الاتصالات (الموبايل، الانترنت، الستلايت)، فضلاً عن الاحتكاك المباشر بالمنظمات العالمية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وحملات التوعية لمنظمات المجتمع المحلية الكردستانية وتعريف النساء بحقوقهن المدنية والثقافية ما أدى الى بروز الظاهرة الى العلن وأصبحت المعلومات الإعلامية متاحة في منطقة كردستان لنقل الاحتجاجات النسوية.

× ما هو حجم ظاهرة انتحار النساء في إقليم كردستان؟

. ظاهرة الانتحار موجودة ونتيجة للحملات الإعلامية في إقليم كردستان فقد تم تسليط الضوء عليها بقوة ففي عام ٢٠٠٧ كانت الظاهرة ضخمة جدا وقد انخفضت في الأعوام اللاحقة وانخفضت معها اعمال القتل باسم غسل العار وذلك بسبب القوانين وحملات التوعية التي قامت بها منظمات المجتمع المدني وتعريف المجتمع بحقوق المرأة وواجباتها وحقوق الرجل وتحقيق التوازن بينهما فضلا عن تأثير العنف على البنى الأسرية وتفككها وظهور أطفال معنفين.

×ما القوانين التي أصدرتها حكومة الإقليم لحماية النساء؟

– أصدرت حكومة الإقليم مجموعة من القوانين لحماية حقوق الإنسان والنساء بالذات، فقد تم في آب/ ٢٠٠٢ إيقاف العمل بثلاث مواد من قانون العقوبات العراقي الصادر عام ١٩٦٩ وأهمها القانون الخاص بالقتل بدافع غسل العار او ما يعرف بجرائم الشرف.حيث كان ينص القانون على الحكم بالإعدام او السجن المؤبد لكل من يرتكب جريمة القتل العمد باستثناء القتل دفاعا عن الشرف الذي ينص على السجن فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات لمرتكب هذه الجريمة كما ان للقاضي حق إصدار العقوبة مع وقف التنفيذ لكن اليوم تغيرت الصورة وقد تم تحويل قضايا القتل باسم الشرف الى جرائم جنائية من قبل حكومة الإقليم، كما ان مشاركة المرأة الكردستانية في السلطة التنفيذية والتشريعية وصدور قانون الأحوال الشخصية، دليل نظرة جديدة للمرأة، كما ان القانون افرد فقرات تتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة، و ما يخصُّ سن الزواج المحدد في ١٨ سنة، والطلاق الذي جرى تعريفه على انه فسخ لروابط الزواج القائمة بين الزوج والزوجة تحت المراقبة القضائية، ووفقا للشروط القانونية، التي تخصُّ كلا الطرفين، كما أدخلت السلطات العامة كذلك مبدأ الطلاق التوافقي، تحت مراقبة القاضي والشروط التي يجب ان تتوفر في الزواج التعددي على إعطاء العصمة للمرأة في المحاكم إذا طلبت ذلك، وقبول شهادة المرأة إلى جانب الرجل لدى عقد القران وهناك مجموعة من المشاريع تتعلق بحماية المرأة من العنف الاسري وتوفير الرعاية ووسائل العلاج الصحي في حالة العجز والمرض والترمل والشيخوخة لمن تفقد مصدر عيشها مرغمة وصدور قانون الاستخدام غير الصحيح لأجهزة الاتصالات (الموبايل). ان وضع نصوص دستورية تدعو لحقوق المرأة أو إصدار قوانين بذلك، ليس كافياً لضمان حقوق النساء، لان هناك تهرباً من الالتزام بالقوانين وتحديداً في مجال حقوق المرأة. وهذا يتطلب تفعيل و تنفيذ القوانين الصادرة لحماية حقوق النساء، ورفع مستوى الوعي الاجتماعي والرعاية الصحية للمرأة وأيضاً القانون رقم ١٨٨ الصادر عام ١٩٥٩، اجري عليه ١٩ تعديلا من قبل حكومة إقليم كردستان كلها في صالح المرأة. حيث تم تغيير معنى الزواج و تحديد تعدد الزوجات بفرض قيود على الرجل في حالة تعدد الزوجات وتم تحديد الحق في حالتين فقط تمكنه من الزواج الثاني، اما لعدم الإنجاب او لوجود أمراض تحيل دون ممارسة الواجبات الزوجية، وإلغاء كل القوانين والتشريعات التي تشجع الرجل على فرض سلطته على المرأة داخل وخارج البيت وتتحمل مسؤولية المراقبة والإشراف على هذه الظاهرة منظمات المجتمع المدني والإعلام.

وقد حققت المرأة الكردستانية مكاسب، منها الكوتا النسوية في برلمان الإقليم، وحصول النساء إجمالاً على النسبة المطلوبة في مجالس المحافظات وهي ٢٥٪ إلا انها كانت متفاوتة من محافظة إلى أخرى. فضلا عن ذلك ان برلمان الإقليم مواظب على مناقشات مشروع قانون يحدد حالات العنف ضد النساء والتي تشمل الشتم والضرب والختان والقتل بدافع الشرف والقانون يحدد العقوبات والتي تصل الى ١٥ سنة سجن لمن يحرض على القتل او يمارس الختان والسجن لمدة سنة لمن يضرب زوجته بشكل يترك آثارا على جسدها او يسبب لها أمراضاً نفسية، ونتأمل الإسراع في العمل بهذه القوانين ومصادقتها.